

***Dirassat & Abhath***  
The Arabic Journal of Human  
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث  
المجلة العربية في العلوم الإنسانية  
والاجتماعية

ISSN: 1112-9751

عنوان المقال:

مشاركة المرأة الأردنية السياسية في مرحلة الربيع العربي : دراسة تحليلية  
لمشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2013م

---

د. صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة ، وزارة الداخلية الأردنية ، الأردن

---

[Saleh881@yahoo.com](mailto:Saleh881@yahoo.com)

الأردن- محافظة المفرق - مديرية قضاء بلعما - الرمز البريدي (25710)

---

مشاركة المرأة الأردنية السياسية في مرحلة الربيع العربي : دراسة تحليلية لمشاركة المرأة  
الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2013م

---

د. صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة

---

الملخص:

جاء قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته, في مرحلة الربيع العربي , ليزيد عدد المقاعد المخصصة للمرأة في مجلس النواب إلى (15) مقعد , ومن هنا فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر عام 2013م , وكذلك التعرف على الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته, وقد خلصت الدراسة إلى أن المرأة الأردنية شاركت بشكل إيجابي في الانتخابات النيابية لعام 2013م , حيث بلغ عدد المرشحات (191), وعدد الفائزات بعضوية مجلس النواب السابع عشر (18) امرأة.

الكلمات المفتاحية: المرأة الأردنية , مجلس النواب, المشاركة السياسية, الربيع العربي.

---

**Jordanian Women's Political Participation in the Arab Spring : An analytical study of Jordanian Women's Participation in the parliamentary elections of 2013**

---

Dr.Saleh Abdel Razzaq Faleh Alkhawaldeh

---

**Abstract:**

Came the election law No. (25) of 2012 and its amendments, in the Arab Spring stage, to increase the number of women in the House of Representatives seats to 15 seats, hence, this study aims to analyze the participation of Jordanian women in the parliamentary elections in 2013, as well as to identify the women's quota the election law No. (25) of 2012 and its amendments, the study concluded that Jordanian women actively participated in the parliamentary elections in 2013, where the number of candidates (191), and the number of winners member in the House of Representatives (18) woman .

**Key words:** Jordanian women, the House of Representatives, political participation, the Arab Spring.

---

**مقدمة**

وتحليل مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر لعام 2013م، وكذلك تحليل قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته، والتعرف على مدى سماح القانون بحق الانتخاب والترشيح للمرأة الأردنية، والتعرف على طبيعة الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته، ومعرفة أثر الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته على مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2013م، وتمثيل المرأة الأردنية في مجلس النواب الأردني السابع عشر، والخروج باستنتاجات قد تساعد صانع القرار السياسي على تعديل هذه التشريعات بما يساعد المرأة الأردنية.

**أهمية الدراسة :-**

بعد صدور قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته، فقد تم زيادة عدد المقاعد المخصصة للمرأة إلى (15) مقعد، وهو أعلى عدد من المقاعد يتم تخصيصه للمرأة (كوتا نسائية) في تاريخ المجالس النيابية في الأردن، ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر عام 2013م، وكذلك التعرف على طبيعة الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته، وآلية تطبيقها وطريقة احتسابها، وتعزيز الدراسات السابقة في مجال مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية، وأيضا تكمن أهمية الدراسة في بيان تأثير الكوتا النسائية في قانون الانتخابات على تمثيل المرأة الأردنية في مجلس النواب، واستفادة صانع القرار السياسي في الأردن من هذه الدراسة للتأكد من جدوى الاستمرار في تطبيق الكوتا النسائية أو تعديلها أو الغائها.

**مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :-**

تكمن مشكلة الدراسة في مفهوم الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة

في أواخر عام 2010م، بدأت الاحتجاجات الشعبية أو ما يسمى بمصطلح (الربيع العربي) تظهر في تونس ضد النظام السياسي القائم، وانتشرت هذه الاحتجاجات في معظم الدول العربية، بعض هذه الاحتجاجات أدى إلى تغيير النظام السياسي القائم كما في تونس ومصر، وبعض الدول تغير النظام السياسي القائم فيها وأصبح هناك حال من عدم الاستقرار السياسي تحول إلى ما يشبه الحروب الأهلية مع تدخل العديد من القوى الدولية والإقليمية كما في ليبيا واليمن، وبعض الدول ما زال الصراع مستمر بين النظام السياسي القائم وبين المعارضة دون أن يحسم الصراع لصالح أي منهما كما في سوريا.

وفي بعض الدول الأخرى كالأردن والمغرب اندلعت الاحتجاجات الشعبية والحراكات والمظاهرات التي تطالب بمزيد من الإصلاح السياسي والحريات والمشاركة السياسية، وقد تم استيعاب هذه المطالب والعمل على تلبيتها من قبل الأنظمة السياسية بشكل تدريجي.

وفي الأردن استجاب النظام السياسي لهذه المطالب الشعبية عبر إجراء تعديلات دستورية ووضع العديد من القوانين الناظمة للعمل السياسي؛ مثل قانون الانتخاب لمجلس النواب وقانون الأحزاب السياسية، وتم استحداث المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخاب، وغيرها من الإصلاحات السياسية التي فتحت الطريق أمام المزيد من المشاركة السياسية لكافة المواطنين الذكور والإناث على حد سواء.

ومن هنا فإن هذه الدراسة تبحث في مشاركة المرأة الأردنية السياسية في مرحلة الربيع العربي، من خلال تحليل مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر لعام 2013م والتي جاءت كإحدى استحقاقات ومطالب الاحتجاجات الشعبية في مرحلة الربيع العربي.

**هدف الدراسة :-**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مشاركة المرأة الأردنية السياسية في مرحلة الربيع العربي،

من حيث طبيعة مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية ومشاركتها في عضوية مجلس النواب, وكذلك تحليل الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته, ومعرفة ماهيتها وكيفية تطبيقها وتأثيرها على تمثيل المرأة في مجلس النواب, وكذلك سيقوم الباحث باستخدام المنهج القانوني وذلك من خلال البحث في النصوص القانونية التي تحدثت عن الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته وتحليلها والتعليق عليها.

#### مصطلحات ومفاهيم الدراسة :-

**المشاركة السياسية :-** يعرف هنتنغتون (Huntington) المشاركة السياسية بأنها تعني ذلك النشاط الذي يمارسه المواطنون العاديين للتأثير على اتخاذ القرار الحكومي, وهذا النشاط قد يكون فردي أو جماعي, منظم أو تلقائي, ثابت أو متقطع, سلمي أو عنيف, قانوني أو غير قانوني, فعال (مؤثر) أو غير فعال (غير مؤثر)<sup>(1)</sup>.

وفي هذه الدراسة سيتم تناول مشاركة المرأة الأردنية في السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية والمجالس المحلية بشكل موجز, وسيتم بعدها تناول مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2013م بشكل مفصل.

#### الربيع العربي :-

في أواخر سنة 2010 ومطلع 2011 اندلعت موجة عارمة من الثورات والاحتجاجات في مختلف أنحاء الوطن العربي, بدأت بمحمد البوعزيزي والثورة التونسية التي أطلقت وتيرة الشرارة في كثير من الأقطار العربية وعرفت تلك الفترة بربيع الثورات العربية, ومن أسباب هذه الاحتجاجات المفاجئة انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية إضافة إلى التضيق السياسي

2012م وتعديلاته, والتي تم بموجبها منح المرأة مقاعد إضافية مخصصة للمرأة فقط في مجلس النواب, وهذه الدراسة تحاول الإجابة على سؤال محوري :-

ما هي طبيعة مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر لعام 2013م؟ . ويتفرع عن هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية :-

ما هي طبيعة مشاركة المرأة الأردنية كمرشحة في الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر 2013م؟ .

ما هي طبيعة مشاركة المرأة الأردنية كنايب في مجلس النواب السابع عشر 2013م؟ .

ما هي ملامح نظام الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته؟ .

ما هي آلية تطبيق الكوتا النسائية وطريقة احتسابها في النظام الانتخابي الأردني؟ .

ما هي أبرز معوقات مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية؟ .

#### فرضيات الدراسة :-

تستند هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية :-

هنالك علاقة ارتباطية بين مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2013م وبين الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب .

ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية فرضيات فرعية هي :-

هنالك أثر إيجابي بين الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب وبين عدد المرشحات في الانتخابات النيابية لعام 2013م.

هنالك أثر إيجابي بين الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب وبين عدد الفائزات بعضوية مجلس النواب السابع عشر 2013م .

#### منهج الدراسة :-

سيقوم الباحث في هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك للتعرف على طبيعة مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2013م ,

(1) Huntington, Samuel p. and Joan M. Nelson(1976), No Easy Choice : Political Participation In Developing Countries, Harvard University Press, U.S.A, P.3.

بالعملية الانتخابية في الدستور وقانون الانتخاب لمجلس النواب .

### الدراسات السابقة :-

تناول هذا الموضوع العديد من الدراسات والأبحاث، التي ركزت بشكل أساسي على المشاركة السياسية للمرأة الأردنية ومنها مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية، نذكر منها :-

دراسة بعنوان "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (1989-2001م)"<sup>(5)</sup>، حيث تناولت الدراسة المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في الانتخابات النيابية كناخبة ومرشحة، وهدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات القيادات، والنخب النسائية من قضية الانتخابات وقانون الانتخاب الأمثل بالنسبة للمرأة، والتعرف على أهم العوامل التي تعيق مشاركة المرأة السياسية في العملية الانتخابية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأغلبية من القيادات النسائية، يرين أن تجربة المرأة في الانتخابات جيدة، وأن الأكثرية من القيادات النسائية تعتقد بأن نظام الصوت الواحد يعيق انتخاب المرأة، وأنهن يؤيدن الكوتا النسائية، وبينت الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل التي تحد من وصول المرأة للبرلمان أبرزها العشوائية، ونظرة المجتمع لدور المرأة، وعدم توفر الخبرة السياسية الكافية، وعدم اهتمام المرأة في الأمور السياسية.

ودراسة بعنوان "مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2003م"<sup>(6)</sup>، وقد هدفت الدراسة إلى محاولة تقييم المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في الانتخابات النيابية 2003 كما تراها النساء المرشحات والنواب منهن، وكما تقييمها بعض الأوساط في المجتمع المدني والحركة النسائية،

(5) عاشور، اياس محمود(2003)، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (1989-2001م)، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، المعهد الدبلوماسي الأردني .

(6) مجموعة باحثين(2004)، مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية 2003م، جمعية النساء العربية ومؤسسة كونراد أديناور عمان .

وسوء الأوضاع عموماً في البلاد العربية ذات الحكم الجمهوري الديكتاتوري أو حتى الديمقراطي الشكلي، وانتشرت هذه الاحتجاجات بسرعة كبيرة في أغلب البلدان العربية، وقد تضمنت نشوب معارك بين قوات الأمن والمتظاهرين ووصلت في بعض الأحيان إلى وقوع قتلى من المواطنين ورجال الأمن<sup>(2)</sup>.

ويعرف بعض الباحثين الثورات العربية التي حدثت في مرحلة الربيع العربي بأنها مجموعة من الحركات الاحتجاجية التي اجتاحت بعض الدول العربية في إطار التعبير عن رفض الأنظمة السياسية القائمة كما في (تونس ومصر وليبيا واليمن و سوريا والعراق..) والتي أدى بعضها إلى الإطاحة المضاجنة والجذرية في الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة<sup>(3)</sup>.

ويرى بعض الباحثين أن الاحتجاجات الشعبية في الأردن يقصد بها ما يشهده الشارع الأردني من حركات شعبية، تتمثل بالاعتصامات والإضرابات والمسيرات والمهرجانات الخطابية وغيرها من أشكال الاحتجاج الأخرى، بهدف الضغط على الحكومات المتعاقبة لتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية... الخ. للوصول إلى التغيير المنشود في المجتمع الأردني<sup>(4)</sup>.

الانتخابات النيابية :- هي عملية متعددة المراحل والتي يتم من خلالها انتخاب أعضاء مجلس النواب، ويتم توضيح وبيان كافة الإجراءات فيما يتعلق

(2) فشار، د.عطاء الله(2012)، الوطن العربي والتحوليات الديمقراطية، الكتاب الدوري الأول لمجلة أبحاث ودراسات، منشورات مركز الحكمة، جامعة زيان عاشور "الجلقة"، الجزائر، ص 3 .

(3) أبو شريعة، حمزة اسماعيل(2013)، الإعلام وأثره في قيام الثورات العربية، مجلة المنارة، المجلد (19)، العدد(3)، جامعة آل البيت، الأردن، ص 255.

(4) نجادات، علي عقلة (2014)، الاحتجاجات المجتمع في المنشودة والتحوليات اليومية الأردنية الإنسانية العلوم الأردني "دراسة مسحية"، مجلة دراسات، المجلد(41)، العدد (1)، الجامعة الأردنية، عمان والاجتماعية، ص257.

إلى تقييم المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2007م, وذلك من خلال التعرف على مشاركة المرأة المرشحة للانتخابات النيابية في منظمات المجتمع المدني والأعمال التطوعية المختلفة, والخطوات العملية لخوض المرأة المرشحة للانتخابات النيابية, ووضع المرأة الاقتصادي في فترة ترشحها للانتخابات النيابية, وتوصلت الدراسة إلى أهمية تدريب المرشحات على إدارة الحملات التدريبية, وكسب التأيد, ومهارات الخطابة, ومهارات القيادة, ورفع ثقافتهن السياسية, وتعريفهن بأهمية المشاركة في الأعمال التطوعية, والانتساب إلى الجمعيات المختلفة, وأهمية زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في الحياة العامة, وفي البرلمان بشكل خاص, وتعديل قانون الانتخاب, وتشجيع وسائل الإعلام بالتركيز على أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

ودراسة بعنوان " **الوعي السياسي والمشاركة السياسية للمرأة الريفية في الأردن** " (9), وقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مستوى الوعي السياسي للمرأة الريفية وواقع مشاركتها السياسية, وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك رغبة كبيرة لدى المرأة الريفية بالمشاركة في الانتخابات العامة, وقد تمثلت هذه الرغبة على أرض الواقع من خلال إقبال المرأة الريفية الكبير على المشاركة في الانتخابات العامة. كما تبين أن هناك ضعف في مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني, وقد أوصت الدراسة بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تبني برامج توعوية وتثقيفية, وخاصة السياسية منها, موجهة نحو المرأة بشكل عام والمرأة الريفية بشكل خاص, ولضمان الارتقاء بالمرأة الريفية والنهوض بها, وتعزيز المعرفة السياسية لدى المرأة الريفية.

(9) العزام, عبدالمجيد, والكاتب, هادية, والخروف, أمل (2011م), الوعي السياسي والمشاركة السياسية للمرأة الريفية في الأردن: دراسة استطلاعية, مجلة أبحاث اليرموك, سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية, المجلد (27), العدد (2ب), جامعة اليرموك, ص 1359.

كما تستطلع الدراسة ما تراه النساء أنفسهن كعقبات في طريقهن للمشاركة في الانتخابات.

ودراسة بعنوان " **مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية الأردنية عام 2003** " (7), وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على وضع المرأة في الدستور وقانون الانتخابات ومدى مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية, وتحليل دوافع وأسباب مشاركة في الانتخابات البرلمانية والعوامل التي تؤثر على اختيارات النساء للمرشحين, والعوامل التي تؤثر على تصويت المرأة وسلوكها الانتخابي ومشاركتها, ومعرفة الأسباب وراء عدم مشاركة بعض النساء في الانتخابات, وقد توصلت الدراسة إلى أن المرأة الأردنية تتمتع المرأة بحقوق سياسية متساوية, بما في ذلك التصويت والترشح للبرلمان, وقد شاركت في الانتخابات البرلمانية التي جرت منذ عام 1989, وقد أوصت الدراسة بأن المرأة تحتاج إلى تثقيف وتوعية أكثر بشأن تفضيلاتهم في انتخاب مرشحين البرلمان, وأنه ينبغي زيادة عدد مقاعد الكوتا النسائية في البرلمان, ويجب تثقيف النساء حول أهمية دورها في البرلمان, وأنه يجب تعليم وتشجيع النساء والرجال على التصويت لصالح النساء, وأن إضافة المرأة في هياكل السلطة القائمة قد تساعد على خلق بعض النماذج التي يمكن أن تساهم في مزيد من مشاركة المرأة في الحياة العامة وعمليات صنع القرار.

ودراسة " **تجربة المرأة الأردنية المرشحة للانتخابات النيابية لعام 2007** " (8), وقد هدفت الدراسة

(7) Alsoudi, Abdel Mahdi (2006), Women's Participation in the Parliamentary Elections in Jordan 2003: A Socio-Political Study in Greater Amman Area, Dirasat, Human and Social Sciences, University of Jordan, Volume 33, No. 1, p.p: 175-188.

(8) الخاروف, أمل محمد علي, والحسين, إيمان بشير (2010), تجربة المرأة الأردنية المرشحة للانتخابات النيابية لعام 2007, المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية, المجلد (3), العدد (2), الجامعة الأردنية, ص 135.

السلطة التنفيذية والقضائية وفي الأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني، ومساهمة المنظمات النسائية في مشاركة المرأة السياسية، وقد توصلت الدراسة إلى أن انخفاض مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية يعود إلى المناخ السياسي العام، وضعف الدعم الاجتماعي للنساء من المجتمع، وضعف المعرفة حول الحقوق القانونية والإنسانية، والحقوق السياسية، للمرأة، وضعف الثقة في دور الأحزاب السياسية، وبينت الدراسة أن المرأة الأردنية أحرزت تقدماً ملحوظاً من حيث المشاركة في الحياة العامة، وبينت الدراسة أنه لا يزال هناك المزيد من العقبات التي تقف في طريق المرأة، ومنها؛ العادات والتقاليد التي تنظر إلى المرأة على أنها غير مستقلة وتابعة، وانعدام الثقة في قدرات المرأة في القيادة وتحمل المسؤولية، والمنافسة مع الرجال، وعدم كفاية الوعي والتثقيف السياسي للمرأة، وضعف مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، وعدم وجود التنسيق بين مختلف المنظمات النسائية، وقد أوصت الدراسة بتفعيل القوانين والتي قد تؤدي إلى إزالة العقبات التي تعيق مساهمتها الفعالة في التنمية، وأنه يجب أن تكون الجهود المبذولة على مستوى المجتمع المحلي مرافقة للإصلاح القانوني، وتغيير المواقف السلبية عن النساء كأعضاء فاعلين في المجتمع، وأنه يجب على الحكومة أن تظهر باستمرار الجهد والرعاية، بالمنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني والحفاظ عليها، ويجب على النساء أن تسعى إلى ترسيخ وجودها النشط في الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المحلي، واكتساب المعارف والمهارات والخبرات المختلفة.

ودراسة " المرأة الأردنية في دساتير وتشريعات ما بعد الربيع العربي " (12)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الإصلاحات السياسية والدساتير

(12) أمال حدادين، أمال (2014)، المرأة الأردنية في دساتير وتشريعات ما بعد الربيع العربي، في: مركز القدس للدراسات السياسية (2014)، المرأة وبيع العربي، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ص ص 55-60.

ودراسة بعنوان " المشاركة السياسية للمرأة الأردنية " (10)، وقد تناولت الدراسة تحليل المحتوى التاريخي والوثائق القانونية المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة الأردنية، وتسليط الضوء على الفرص المتاحة للنساء في مجال القيادة واتخاذ القرارات في المملكة الأردنية، وتحديد التحديات الرئيسية التي تعوق تقدم المرأة، وبيان دور قانون الانتخاب لعام 2010 في تحقيق الفرص لجميع الأردنيين الذكور والإناث وتمكين المرأة ومشاركتها في القيادة واتخاذ القرار، وقد بينت الدراسة أن حق المرأة في المشاركة السياسية والانخراط يستند إلى إمكانية التغلب على مختلف العقبات الهيكلية والثقافية، وقد أوصت الدراسة باتخاذ تدابير عملية وفعالة لتمكين المرأة الأردنية من المشاركة بفعالية في الحياة السياسية والمساهمة في صنع القرار؛ والتأكيد على ضرورة وضع خطة عمل وطنية لتفعيل حقوق المرأة وتمكينها سياسياً، وضرورة العمل على مراجعة قانون الانتخاب الأردني وتعديله بطريقة تضمن قدرة المرأة على التغلب على العقبات التي تواجه عملية التمكين السياسي، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، وتوعية المجتمع الأردني لمضاهيم حقوق الإنسان وحقوق المرأة على وجه الخصوص، وتوفير الدعم المالي اللازم للنساء غير المقننات لإعداد الحملات الانتخابية المنظمة.

ودراسة " المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: على أعتاب الربيع العربي " (11)، وقد تناولت الدراسة مشاركة المرأة السياسية في الانتخابات النيابية وفي

(10) Dababneh, Abeer Bashier (2012), Jordanian Women's Political Participation: Legislative Status and Structural Challenges, European Journal of Social Sciences – Volume 27, Number 2, p. 213

(11) Al-Adwan, Abdulhalim M. (2012). Jordanian Women's Political Participation: On the Verge of Arab Spring. *Journal of International Women's Studies*, Volume 13, Issue 5, Arab Women Arab Spring, p.p: 137-143.

**تقسيم الدراسة:-** سوف يتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مطالب :-

**المطلب الأول :-** مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية .

**المطلب الثاني :-** المرأة الأردنية في قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته .

**المطلب الثالث :-** مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر لعام 2013م .

**الخاتمة :** نتائج وتوصيات الدراسة.

**المطلب الأول :- مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية :-**

وسيتيم في هذا المطلب تناول مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية من خلال مشاركتها في السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي المجالس المحلية , وكذلك تناول معوقات مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية .

**أولاً : مشاركة المرأة الأردنية في السلطة التشريعية :-**

تم منح المرأة الأردنية حق التصويت الانتخاب وحق الترشيح لعضوية مجلس النواب الأردني. وذلك بموجب قانون الانتخاب المؤقت رقم (8) لسنة 1974م, حيث تم تعديل تعريف كلمة (أردني) وذلك بشطب كلمة (ذكر) الواردة فيه والإستعاضة عنها بكلمة (ذكراً كان أم أنثى)<sup>(13)</sup> .

وهكذا وبناء على التعديل السابق, فقد دخلت المرأة الأردنية في الحياة السياسية وقد تم تعيين ثلاث نساء في المجلس الوطني الاستشاري عام 1978م, وشاركت في الانتخابات التكميلية لعام 1984م ناخبة فقط, ولم تكن هناك مرشحة حتى سنة 1989م, ففي انتخابات هذا العام ترشحت عدة نساء في دوائر متعددة من الأردن. إلا أن الحظ لم يحالف أياً منهن رغم الدعاية الانتخابية والترويج لمشاركة المرأة في هذه الانتخابات, وفي

والتشريعات القانونية التي جاءت كاستجابة للمطلب الشعبي في التغيير والإصلاح على كافة الصعد سواء المتمثلة بالبنية السياسية و التشريعية , وبنيت الدراسة أنه في مرحلة الربيع العربي وعلى مستوى التشريعات , صدرت تشريعات جديدة , وجرى تعديل على العديد من القديم منها باتجاه المزيد من الحماية لحقوق الإنسان وحقوق المرأة وتعزيزها , ومن أبرزها , التعديلات الدستورية لعام 2011م , وقانون المحكمة الدستورية لسنة 2012 , وقانون البلديات رقم (13) لسنة 2011 , وقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2012 , وقانون الأحزاب السياسية لعام 2012 , وقانون الهيئة المستقلة للانتخاب لسنة 2012 . وخلصت الدراسة إلى أن التعديلات الدستورية لعام 2011م, لم تنص صراحة على المساواة على أساس الجنس , وأن المرأة لم تشارك في عضوية المحكمة الدستورية , وأن قانون البلديات رقم (13) لسنة 2011 , رفع النسبة المخصصة للنساء في المجالس البلدية إلى ما لا يقل عن (25%) ؛ ما أسفر زيادة مشاركة المرأة في المجالس البلدية , وأن قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2012 , رفع مقاعد الكوتا النسائية إلى (15) مقعداً نيابياً , ما عزز المشاركة السياسية للمرأة في المجلس النيابي السابع عشر لعام 2013 , وأن قانون الأحزاب السياسية لعام 2012 , يساهم في رفع نسبة النساء في الأحزاب .

وبعد الإطلاع على هذه الدراسات السابقة , يلاحظ الباحث أن هذه الدراسات تناولت المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في مختلف مواقع صنع القرار , ومشاركتها في الانتخابية النيابية والمجالس التشريعية , ومن هنا تأتي هذه الدراسة من أجل استكمال الدراسات السابقة حول مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية , وتناول مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2013م , وهي الانتخابات النيابية الأخيرة التي تم إجراؤها في الأردن في مرحلة الربيع العربي حتى إعداد هذه الدراسة .

<sup>(13)</sup> قانون الانتخاب رقم (8) لسنة 1974م, الجريدة الرسمية , العدد (2481) تاريخ 1 نيسان 1974م .



النسائية كل من : إنصاف أحمد سلامة الخوالدة، و حمدية نواف فارس القويدر، و ريم احمد قاسم عبدالرزاق، و ثروت سلامه محمد العمرو، و ناريمان زهير احمد الروسان، و أمانة سليمان<sup>(16)</sup> .

وفي انتخابات عام 2010م ، بلغ عدد الفئزات بعضوية مجلس النواب (13) امرأة ، منهن (12) امرأة عن طريق الكوتا النسائية في قانون الانتخاب ، وامرأة أخرى عن طرق التنافس الحر .

وفيما يتعلق بمجلس الأعيان جاءت مشاركة المرأة لأول مرة في عام 1978 عندما تم تعيين ثلاث نساء في ما كان يسمى في ذلك الوقت المجلس الاستشاري الوطني، وبعد استئناف الحياة الديمقراطية في عام 1989، ثم تم تعيين امرأة واحدة في مجلس الأعيان ، وتم زيادة تمثيل المرأة في المجالس اللاحقة لتصل إلى 9 أعضاء في 2010<sup>(17)</sup> .

#### ثانياً : مشاركة المرأة الأردنية في السلطة التنفيذية :-

دخلت المرأة الأردنية في الحكومة الأردنية ، حيث شغلت السيدة أنعام المفتي عام 1979 وزارة التنمية الاجتماعية، ثم جاء تعيين السيدة ليلى شرف وزيرة للأعلام عام 1984، ثم السيدة ريماء خلف في منصب وزير الصناعة والتجارة عام 1993 ثم وزيراً للتخطيط عام 1995، ثم نائبا لرئيس الوزراء وزيرة للتخطيط في عام 1999م، كما عينت السيدة تمام الغول وزيرة للتنمية الاجتماعية عام 2000، ثم

1993/11/8م أجريت الانتخابات النيابية، وخاضها (536) مرشحا بينهم ثلاث سيدات، و فازت السيدة توجان فيصل في عمان عن المقعد الشركس، ثم جرت الانتخابات البرلمانية في سنة 1997م . ولم تنجح فيها أي سيدة<sup>(14)</sup> .

وفي عام 2002 جاءت التوصية بتطبيق نظام الكوتا النسائية في الأردن، كواحدة من التوصيات التي أقرتها لجنة الأردن أولاً والمشكلة من أجل وضع عدد من الأفكار لصياغة الإطار المناسب لمفهوم شعار "الأردن أولاً" الذي رفعه الملك عبد الله الثاني كمنطلق بناء أردن جديد ،وتتويجا للتوجيهات الملكية وتوصيات لجنة الكوتا النسائية ، صدر قانون الانتخاب رقم (11) لسنة 2003 المعدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب، كما صدر نظام تقسيم الدوائر رقم (17) لسنة 2003، حيث فتح القانون المعدل الجديد الباب واسعا أمام دخول المرأة لمجلس النواب من خلال تخصيص كوتا نسائية على مستوى المملكة، وشاركت المرأة الأردنية في انتخابات مجلس النواب الرابع عشر، عام 2003 بفاعلية كبيرة، انتخاباً وترشيحاً، إذ بلغ عدد المرشحات (54) مرشحة، موزعة على (27) دائرة انتخابية من أصل (45) دائرة انتخابية، وقد فازت (6) نساء في الانتخابات، أما الفائزات فهن: حياة المسيمي، فلك الجمعاني، ناريمان الروسان، إنصاف الخوالدة، زكية الشمالية، أدب السعود<sup>(15)</sup> .

وفي انتخابات العام 2007 التي جرت لاختيار أعضاء مجلس النواب الخامس عشر ترشحت(199) امرأة وفازت بالمقاعد الستة المخصصة للكوتا

(14) الشرعة ، محمد كنوش ونرمين يوسف غوانمة(2011) ، الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الأردني:من وجهة نظر المرأة الأردنية ، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد (27) ، العدد (1) ج) ، ص 659 .

(15) المصالحة ، د. محمد(2009) ، " المشاركة النسائية في مجلس النواب الأردني 2003-2007م" ، مجلة المنارة، جامعة آل البيت ،المجلد (15) ،العدد(1)، ص 254.

(16) السائح، أمان ، تاريخ الانتخابات البرلمانية النسائية ، منشورة على الموقع الإلكتروني :www.mowatinat.org

(17)Al-Adwan, Abdulhalim M. (2012). Jordanian Women's Political Participation: On the Verge of Arab Spring. Journal of International Women's Studies, Volume 13, Issue 5, Arab Women Arab Spring,p.p: 137-143 .

المؤقت رقم ( 22 ) لسنة 1982م<sup>(21)</sup> , وحتى عام 1994م لم يكن للمرأة الأردنية أي دور في المجالس البلدية. وبمبادرة الأميرة بسمة بنت طلال رئيسة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة, تم تعيين تسعة وتسعين امرأة في المجالس البلدية في مختلف أنحاء المملكة, وذلك خلال عامي 1994-1995م , وقد تراوحت مدة التعيين من شهرين إلى تسعة أشهر, وجرت انتخابات بلدية في شهر تموز 1995م حيث ترشحت فيها تسعة عشرة امرأة , فاز من بينهم عشر نساء, واحدة منهن فازت بمنصب رئيس بلدية (خربة الوهاندنة) في محافظة عجلون , وفي الانتخابات البلدية التكميلية التي جرت في عشرين بلدية في عدد من محافظات المملكة في 26 شباط 1996م , ترشحت عشر نساء فازت منهن ثلاثة كأعضاء مجالس بلدية , واحدة منهن بالتركية<sup>(22)</sup>.

وفي الانتخابات البلدية التي جرت في تموز 1999م بلغ عدد المرشحات (43) امرأة , نجح منهن ثمانية عضوية مجالس بلدية تلاه تعيين (25) امرأة في عضوية مجالس بلدية في عدد من محافظات المملكة , وتم تعيين امرأة في كل بلدية عام 2003م, ويذكر أنه في عام 1980م, عينت سيدة عضواً في مجلس أمانة عمان لأول مرة<sup>(23)</sup>.

وبعد عام 2007م تضمنت قوانين الانتخابات البلدية كوتا نسائية يتم فيه تخصيص مقاعد للمرأة ضمن أعضاء المجلس البلدي بنسبة (20%) من أعضاء المجلس البلدي , وأرتفع نسبة الكوتا النسائية

رويدا المعايطة بنفس الوزارة عام 2002<sup>(18)</sup> , واستمرت مشاركة المرأة الأردنية في الحكومات الأردنية اللاحقة بواقع وزارة إلى ثلاث وزارات تشارك من خلالها المرأة الأردنية.

واستطاعت المرأة الأردنية الوصول إلى السلك الدبلوماسي, ففي عام 1970 كانت السفيرة لوريس احلاس أول امرأة تترفع إلى منصب سفير في وزارة الخارجية , حيث تم تعيينها نائبا للمندوب الدائم للبعثة الأردنية الدائمة لدى الأمم المتحدة/ نيويورك, كما تم تعيين السيدة منى زريقات هينغ عام 1993 كأول امرأة أردنية فنصلا فخريا للأردن لدى مملكة السويد<sup>(19)</sup>.

### ثالثاً : مشاركة المرأة الأردنية في السلطة القضائية :-

وفي عام 1995 جرى تعيين أول قاضية في الأردن, ومع بلوغ عام 2003 كان هناك (23) قاضية, من بينهم واحدة تم تعيينها قاضية في المحكمة الجنائية الدولية في راوندا<sup>(20)</sup>.

### رابعاً : مشاركة المرأة الأردنية في المجالس البلدية والمحلية :-

أما فيما يتعلق بمشاركة المرأة الأردنية في المجالس البلدية والمحلية , فقد تم منح المرأة الأردنية حق الانتخاب وحق الترشيح لعضوية ورئاسة المجالس البلدية, وذلك بموجب قانون البلديات

(18) المقداد , محمد أحمد(2006), المرأة والمشاركة السياسية في الأردن : دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003م, مجلة المنارة للدراسات والبحوث, جامعة آل البيت , المجلد (12) , العدد (1) , نيسان , ص 289.

(19) العوض. بنان(2001). المرأة في الأردن. منشورات دائرة المطبوعات والنشر, عمان , ص 34

(20) المصالحه , محمد(2009) , المشاركة النسائية في مجلس النواب الأردني 2003-2007م, مرجع سابق , ص 254.

(21) قانون البلديات المؤقت رقم (22) لسنة 1982م, والمنشور في الجريدة الرسمية , العدد (3061) تاريخ 1 نيسان 1982م .  
(22) النقشبندي , بارعة(2000) , آلية المشاركة السياسية للمرأة في الأردن , في : حسين أبو رمان (محرر) : المرأة العربية والعمل السياسي. ط1. مركز الأردن الجديد ودار سندباد للنشر , عمان , ص 392 .

(23) الخوالدة , صالح عبد الرزاق(2007), النظام الانتخابي ومشاركة المرأة الأردنية في مجلس النواب (1989-2003م) , رسالة ماجستير غير منشورة , معهد بيت الحكمة. جامعة آل البيت , الأردن , ص 111 .

لدى المرأة للتوفيق بين هذه المسؤوليات المختلفة<sup>(24)</sup>.

د- أن من المعوقات الاقتصادية المؤثرة في فوز المرأة في الانتخابات عدم امتلاكها السيطرة على الموارد أو الوصول إليها ؛ فالمرأة لا زالت غير متمكنة اقتصاديا بشكل عام، ولا تمتلك قرار السيطرة على مواردها الشخصية، وبما أن الحملة الانتخابية مكلفة في أغلب الأحيان ؛ فهي لا تستطيع أن تنافس الرجل في تمويل حملتها الانتخابية، وبالرغم من أن تجربة خوض المرأة الانتخابات يمنحها القوة، لكنها قد لا تستطيع أن تعيد التجربة بسبب ارتفاع التكاليف<sup>(25)</sup>.

ه- عدم وعي المرأة بدورها السياسي، حيث أن نسبة من النساء بحكم تكوينهن الثقافي لا يؤمن بدورهن السياسي في المجتمع، وذلك من منطلق الإحساس بأن واجبهن الأساسي هو إنجاب الأطفال والعمل في المنزل، تؤكد ذلك إحدى الدراسات الميدانية، حيث أشارت أن (74,8%) من المبحوثين يرون أن الصفات الخاصة بالعمل السياسي متوفرة في الرجل أكثر من المرأة، وهناك شبه اتساق على أن الرجل هو بشكل عام أقدر من على القيام بالعمل السياسي، وذلك يعود إلى ارتباط المرأة بالرجل؛ بسبب تدني مشاركتها في النشاط الاقتصادي، وملكية الرجل للموارد والمصادر في المجتمع<sup>(26)</sup>.

في الانتخابات البلدية الأخيرة عام 2013م إلى (25%) من أعضاء المجلس البلدي .

ويلاحظ الباحث هنا أن مشاركة المرأة الأردنية في مواقع صنع القرار السياسي بدأت بالازدياد خلال الفترة الأخيرة ، ويعود ذلك إلى بعض القوانين التي شجعت المرأة الأردنية على المشاركة السياسية ، ومنها قوانين الانتخابات النيابية وقوانين الانتخابات البلدية والتي بدأت تعمل على تخصيص كوتا نسائية في مقاعد مجلس النواب والمجالس البلدية .

وفيما يتعلق بمعوقات مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ، فهناك عدد كبير من العوامل والمعوقات التي تعيق مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية بشكل فاعل ، وتجعل مشاركة المرأة في العمل السياسي ضعيفة ، وخاصة في الانتخابات النيابية والتي أصبحت في الفترة الأخيرة من أهم مجالات مشاركة المرأة الأردنية في مواقع صنع القرار السياسي ، ومن أهم هذه المعوقات :-

أ- تعاني المرأة من اعتبارها مواطناً من الدرجة الثانية من ناحية حقوقها، وذلك نتيجة للنظام الأبوي الذكوري الذي يسود الأسرة والمجتمع، وفيه يكون للذكر حق التسلط والقمع ، وعدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في السياسة، وحصراً نشاطاتها في أدوار نمطية تقليدية، وهنا يظهر أثر الوعي الزائف الذي يترتب عليه أفراد المجتمع رجالاً ونساء، فتعتقد النساء أن الرجال أقدر منهن على العمل السياسي، وهناك إحصاءات تؤكد هذا الأمر.

ب- ضعف أداء الأحزاب السياسية وقلة انتساب المرأة في عضويتها، وعدم حماس أو اهتمام هذه الأحزاب لترشيح سيدة وعدم إدراج قضاياها في برامج عملية حقيقية.

ج- تنوع المسؤولية بين العائلة والعمل بأنواعه وعلى رأسه النشاط السياسي، وندرة الإمكانيات

(24) أبو غزالة ، د.هيفاء (2007) ، دراسات برلمانية إقليمية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة -اليونيفيم ، ط1 ، عمان ، ص 109 .

(25) الخاروف، أمل محمد علي، و الحسين إيمان بشير ( الانتخابات في الأردن المرأة فوز في المؤثرة 2013 ) ، العوامل ٢٠٠٧، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، المجلد ( لعام النيابية العدد( 2 ) ،الجامعة الأردنية، ص266.

(26) زهرة ، د.عطا محمد(2009)، النظام السياسي الأردني ،المؤلف ، ط1، ص 265 .

ومع ذلك فإن تأثير هذه العوامل بدأ يتقلص في السنوات الأخيرة .

### المطلب الثاني :- المرأة الأردنية في قانون الانتخاب

#### لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته :-

وسيتم في هذا المطلب تحليل قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته<sup>(29)</sup> ، والتعرف على مدى سماح القانون للمرأة الأردنية بحق الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس النواب الأردني ، ومدى سماح القانون بتخصيص مقاعد إضافية مخصصة للمرأة الأردنية في مجلس النواب .

#### أولاً: حق الانتخاب في قانون الانتخاب لمجلس النواب :-

لقد منح قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته المرأة الأردنية حق الانتخاب حيث ورد في المادة رقم (2) من القانون أن الأردني هو الشخص الذي يحمل الجنسية الأردنية بمقتضى أحكام قانون الجنسية النافذ، وأن الناخب هو كل أردني له الحق في انتخاب أعضاء مجلس النواب وفق أحكام هذا القانون، والمقترح هو الناخب الذي مارس حقه الانتخابي وفق أحكام هذا القانون، والمرشح هو الناخب الذي تم قبول طلب ترشيحه للانتخابات النيابية وفق أحكام الدستور وهذا القانون<sup>(30)</sup> .

وقد بينت المادة رقم(3) من القانون حق الانتخاب بشكل مفصل ، وبينت شروط الانتخاب، حيث نصت على ما يلي<sup>(31)</sup>:-

(29) الجريدة الرسمية ، رقم العدد (5165) ، تاريخ 2012/7/1م ، وقد طرأ تعديل على هذا القانون بموجب قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (28) لسنة 2012م ، والمنشور في الجريدة الرسمية رقم (5169) ، تاريخ 2012/7/25م .

(30) قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته، المادة (2) .

(31) قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته، المادة (3) .

و- قانون الانتخاب (قانون الصوت الواحد ) الذي حد من مشاركة المرأة؛ لأن الصوت الأول قد يكون موجهاً لصالح العشيرة.

ز- ضعف دور الاتحادات النسائية في دعم وتوعية المرأة في المشاركة السياسية كمرشحة وناخبة لإيصالها إلى مجلس النواب<sup>(27)</sup> .

ح- أن الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام في مجال إبراز قصص النجاح لنساء أردنيات وطرح قضايا المرأة لا يزال دوراً غير كامل، ومن المهم أن يتم التعاون في هذا المجال مع المؤسسات المعنية بقضايا المرأة<sup>(28)</sup> .

ويلاحظ الباحث هنا أن ضعف مشاركة المرأة الأردنية في مواقع صنع القرار السياسي بشكل عام يمكن أن يعود إلى جملة من الأسباب، وأبرزها :-

1- الموروث الثقافي والاجتماعي ، والصورة النمطية التي ترسخت في الأذهان عن المرأة خلال السنوات السابقة، والتي ترى أن عمل المرأة في بيتها وليس في المجال السياسي .

2- الطابع العشائري لتركيب المجتمع الأردني تحد من مشاركة المرأة السياسية .

3- قانون الانتخاب القائم على مبدأ الصوت الواحد ؛ مما يجعل المرأة تأتي في الخيار الثاني أو الثالث للناخب .

4- عدم وعي المجتمع بشكل الكافي بأهمية تواجد المرأة في كافة مراكز العمل السياسي ومواقع صنع القرار .

5- عدم نضج الأحزاب السياسية بشكل كافي ، بحيث تكون النساء ضمن أعضاء الهيئة العامة أو الهيئة الإدارية للأحزاب السياسية

(27) الشريعة ، محمد كنوش ونرمين يوسف غوانمة(2011) ، " الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الأردني: من وجهة نظر المرأة الأردنية" ، مجلة أبحاث البرمولك، المجلد (27) ، العدد (1 ج) ، ص 659 .

(28) الخاروف، أمل محمد علي، و الحسين ،إيمان بشير ) الانتخابات في الأردنية المرأة فوز في المؤثرة (2013) ، العوامل ٢٠٠٧، مرجع سابق ، ص266. لعام النيابية

وقد بينت المادة رقم (10) من القانون حق الترشح لعضوية مجلس النواب بشكل مفصل. وبينت شروط الترشيح لعضوية مجلس النواب ونصت على ما يلي (33):-

يشترط فيمن يترشح لعضوية مجلس النواب ما يلي :-

- أ - أن يكون أردنيا منذ عشر سنوات على الأقل.
- ب - أن لا يحمل جنسية دولة أخرى .
- ج - أن يكون قد أتم ثلاثين سنة شمسية من عمره في يوم الاقتراع.
- د - أن لا يكون محكوما عليه بالإفلاس ولم يستعد اعتباره قانونيا.
- هـ - أن لا يكون محجورا عليه ولم يرفع الحجر عنه.
- و - أن لا يكون محكوما عليه بالسجن مدة تزيد على سنة واحدة بجريمة غير سياسية ولم يعف عنه.
- ز - أن لا يكون مجنونا أو معتوها.
- ح - أن لا يكون من أقارب الملك في الدرجة التي تعين بقانون خاص .

ط - أن لا يكون متعاقدا مع الحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو الشركات التي تملكها أو تسيطر عليها الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة سواء كان هذا التعاقد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة باستثناء ما كان من عقود استئجار الأراضي والأماكن ومن كان مساهما في شركة أعضاؤها أكثر من عشرة أشخاص.

ونصت المادة رقم (11) من القانون على أنه لا يجوز لأي من المذكورين أدناه الترشح لعضوية مجلس النواب، إلا إذا قدم استقالته قبل ستين يوماً على الأقل من الموعد المحدد لتقديم طلب الترشيح (34) :-

( 33 ) قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته، المادة ( 10 ) .

( 34 ) قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته، المادة ( 11 ) .

أ- لكل أردني أكمل ثماني عشرة سنة شمسية من عمره في التاريخ المحدد وفق أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة الحق في انتخاب أعضاء مجلس النواب وفق أحكام هذا القانون .

ب- لغايات احتساب عمر الناخب:-

- 1- يعتمد التاريخ المحدد ليوم الاقتراع .
- 2- على الرغم مما ورد في البند (1) من هذه الفقرة، يعتمد تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون لاحتساب عمر الناخب لغايات الانتخابات النيابية التي ستجرى لأول مرة بعد نفاذ أحكامه وللهيئة اعتماد تاريخ لاحق لذلك .

ج - يوقف استعمال حق الانتخاب لمنتمي القوات المسلحة والمخابرات العامة والأمن العام وقوات الدرك والدفاع المدني أثناء وجودهم في الخدمة الفعلية .

د - يحرم من ممارسة حق الانتخاب:-

- 1- المحكوم عليه بالإفلاس ولم يستعد اعتباره قانونيا.
- 2- المجنون أو المعتوه أو المحجور عليه لأي سبب آخر .

وهكذا نرى أن قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته، يساوي بين الرجل والمرأة، ولم يميز أحد عن الآخر فيما يتعلق بتعريفه للأردني، والناخب، والمقترح، والمرشح، والنائب، وكذلك نلاحظ أن القانون لم يميز بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بحق الانتخاب في انتخابات مجلس النواب الأردني .

**ثانياً : حق وشروط الترشيح في قانون الانتخاب :-**

منح قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته المرأة الأردنية حق الترشح لعضوية مجلس النواب، حيث ورد في المادة رقم (2) من القانون، أن المرشح هو الناخب الذي تم قبول طلب ترشيحه للانتخابات النيابية وفق أحكام الدستور وهذا القانون (32) .

( 32 ) قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته، المادة ( 2 ) .

عليها النساء وفقاً لأحكام الفترتين (أ) و (ج) من هذه المادة.

ج - تنشأ في المملكة دائرة انتخابية عامة على أن تكون قائمة نسبية مغلقة تشمل جميع مناطق المملكة ، ولا يستثنى منها أبناء دوائر البادية والكوتات المنصوص عليها في هذا القانون ، ويخصص لها سبعة وعشرون مقعداً نيابياً يتم تحديد شروط وإجراءات الترشح فيها، والاقتراع والفرز، وتحديد أسماء الفائزين وفق أحكام هذا القانون والتعليمات التنفيذية الصادرة بمقتضى هذا القانون.

د - يكون لكل ناخب صوتان على النحو التالي:-

1- صوت للدائرة الانتخابية المحلية .

2- صوت للدائرة الانتخابية العامة .

وهكذا نلاحظ من تقسيم الدوائر الانتخابية في النظام الانتخابي، أن هذا النظام يخصص كوتا نسائية، يتم فيها تخصيص خمسة عشر مقعداً للمرأة الأردنية في مجلس النواب، مع السماح لها بالتنافس على المقاعد الأخرى، أي أنها كوتا مفتوحة، بمعنى أنه يسمح للمرأة بالتنافس خارج الكوتا أيضاً ودون أن يحسب ذلك من الكوتا.

**رابعا : اللجنة الخاصة بالمقاعد الإضافية المخصصة للنساء في مجلس النواب :-**

وبينت المادة(48) من هذا القانون ، أنه يعتبر فائزاً بالانتخابات عن الدائرة الانتخابية المحلية كل مرشح نال أعلى أصوات المقترعين حسب عدد المقاعد النيابية المخصصة لتلك الدائرة، وإذا تساوت الأصوات بين اثنين أو أكثر من المرشحين، بحيث تعذر تحديد اسم الفائز أو الفائزين يعاد الانتخاب بينهم في اليوم الذي يحدده المجلس (36).

وبينت المادة رقم (50) على أنه عند إنهاء لجان الانتخاب أعمالها وفق أحكام المادة (49) من هذا القانون، يشكل المجلس لجنة خاصة تقوم بتدقيق

أ - الوزراء وموظفو الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات والهيئات الرسمية والعامة .

ب - موظفو الهيئات العربية والإقليمية والدولية .

ج - أمين عمان وأعضاء مجلس أمانة عمان وموظفو الأمانة .

د - رؤساء المجالس البلدية وأعضاؤها وموظفو البلديات .

ونصت المادة (12) من القانون على أنه على كل من يرغب في ترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب أن يكون مسجلاً في أحد الجداول النهائية للناخبين، وأن يدفع مبلغ خمسمائة دينار غير قابل للاسترداد يقيد إيرادا للخزينة ، ونصت المادة (13) من القانون على أنه لا يجوز لأي شخص أن يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب إلا في دائرة انتخابية واحدة .

وهكذا نلاحظ أن قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته لم يميز بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بحق الترشح لعضوية مجلس النواب، وبالتالي فإن القانون يمنح المرأة الأردنية حق الترشح لعضوية مجلس النواب الأردني .

**ثالثاً : تقسيم الدوائر الانتخابية في قانون الانتخاب :-**

منح قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته المرأة الأردنية مقاعد إضافية مخصصة لها في مجلس النواب دون السماح للرجال بمنافستها عليها مع السماح لها بالتنافس على المقاعد الأخرى ، حيث نصت المادة (8) من القانون على ما يلي (35):-

أ - تقسم المملكة إلى عدد من الدوائر الانتخابية المحلية يخصص لها مائة وثمانية مقاعد نيابية، وفقاً للجدول المرفق في هذا القانون .

ب - يخصص للنساء خمسة عشر مقعداً نيابياً ، ويتم تحديد أسماء الفائزات بتلك المقاعد وفق أحكام المادة (51) من هذا القانون، بالإضافة للمقاعد التي تحصل

(36) قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته، المادة (48).

(35) قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته، المادة (8) .

الستين يوماً من تاريخ إشعار مجلس النواب الحكومة أو الهيئة المستقلة للانتخاب بشغور المقعد، على أن يقتصر الترشيح لملئه على النساء اللواتي تتوافر فيهن شروط الترشيح في تلك الدائرة<sup>(39)</sup>.

وهكذا نلاحظ أن آلية وطريقة التصويت، تحدثت عن المرأة وبشكل مفصل، حيث بينت طريقة فرز الأصوات المتعلقة بالمرأة، وكيفية إجراء الانتخابات الفرعية في حال شغور مقعد مخصص للنساء في مجلس النواب.

### المطلب الثالث :- مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر لعام 2013م :-

جرت الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر لعام 2013م، بموجب قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته، وقد جرت الانتخابات بتاريخ 2013/1/23م، وسيتم تناول مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية 2013م، كما يلي :-

### أولاً : مشاركة المرأة الأردنية كناخب في الانتخابات النيابية لعام 2013م :-

شاركت المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2013م كناخبة، حيث أن قانون الانتخاب الذي أجريت بموجبه الانتخابات أعطى للمرأة حق الانتخاب، وقد بلغ عدد الناخبين المسجلين في الجداول النهائية (2272182) ناخب وناخبة وبنسبة (71%) ممن يحق لهم التسجيل، وبلغ عدد الذكور منهم (1093318)، في حين بلغ عدد الإناث (1178864)<sup>(40)</sup>.

وقد بلغ عدد المقترعين في مختلف الدوائر الانتخابية في محافظات المملكة ودوائر البادية

النتائج الأولية لانتخابات الدوائر الانتخابية المحلية ورفعتها إلى الرئيس عرضها على المجلس<sup>(37)</sup>.

**خامساً : آلية احتساب الأصوات لإشغال المقاعد الإضافية المخصصة للنساء :-**

نصت المادة (51) فقرة (أ) على أنه<sup>(38)</sup> :-

1- تحدد اللجنة الخاصة المشار إليها في المادة (50) من هذا القانون أسماء الفائزات بالمقاعد المخصصة للنساء في كل محافظة وفي كل دائرة من دوائر البادية، على أساس نسبة عدد الأصوات التي نالتها كل مرشحة من مجموع أصوات المقترعين في دائرتها الانتخابية المحلية، سواء كانت في المحافظة أو في إحدى دوائر البادية، وعلى أن لا يزيد عدد الفائزات بالمقاعد المخصصة للنساء وفق أحكام هذه الفقرة في كل محافظة وفي كل دائرة انتخابية من دوائر البادية على فائزة واحدة.

2- إذا تساوت نسبة الأصوات بين مرشحتين اثنتين أو أكثر على مستوى المحافظة أو في إحدى دوائر البادية، يعاد الانتخاب بين المرشحات المتساويات في نسبة الأصوات.

3- يعلن رئيس اللجنة الخاصة بصورة علنية أمام الحضور أسماء الفائزات بالمقاعد المخصصة للنساء، وتعتبر نتائج أولية للانتخابات بشأن هذه المقاعد.

### سادساً : المقعد الشاغر من المقاعد الإضافية المخصصة للنساء في مجلس النواب :-

وبينت المادة (58) فقرة (أ) على أنه إذا شغل مقعد مخصص للنساء في مجلس النواب بمقتضى أحكام هذه المادة فيملاً بالانتخاب الفرعي في الدائرة الانتخابية الخاصة بمن كانت تشغل ذلك المقعد وفقاً لأحكام هذا القانون، وخلال مدة لا تتجاوز

(39) قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته، المادة (58)، الفقرة (أ).

(40) الهيئة المستقلة للانتخاب (2013)، التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2013م، عمان، ص 80.

(37) قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته، المادة (50).

(38) قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته، المادة (51)، الفقرة (أ).

• جدول رقم (1) المرشحات في الدوائر الانتخابية المحلية والدائرة الانتخابية العامة<sup>(43)</sup>

ت	الدائرة الانتخابية	عدد المرشحات	العدد الإجمالي للمرشحين	نسبة المرشحات
1	الدوائر الانتخابية المحلية	105	698	15,04%
2	الدائرة الانتخابية العامة	86	819	10,50%

وهناك مرشحتان ترأستا قائمتين من القوائم التي

ترشحت في الدائرة الانتخابية العامة :-

1- د.رولا احمد محمد الضرا (الحروب) رئيس قائمة أردن أقوى.

2- عبلة محمود أحمد أبو عبلة (الأمين العام لحزب الشعب الديمقراطي- حشد) رئيس قائمة النهوض الديمقراطي<sup>(44)</sup>.

• جدول رقم (2) المرشحات رؤساء القوائم في الدائرة الانتخابية العامة<sup>(45)</sup>

ت	اسم المرشحة	اسم القائمة
1	د.رولا احمد محمد الضرا (الحروب)	قائمة أردن أقوى
2	عبلة محمود أحمد أبو عبلة (الأمين العام لحزب الشعب الديمقراطي- حشد)	قائمة النهوض الديمقراطي

(43) الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على المعلومات السابقة .

(44) أبو رمان , حسين (2014) , أثر قانون الانتخابات لسنة 2012م وتوزيع المقاعد الانتخابية على تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب , عريب الرنتاوي (إشراف), مركز القدس للدراسات السياسية والأبحاث, عمان , ص ص 20-21. وأنظر:-

- حسني , وليد (2013), القوائم الانتخابية العامة في الأردن: قراءة في التجربة والنتائج , مركز البديل للدراسات والأبحاث بالتعاون مع مؤسسة فريديش ايبيرت , عمان , ص ص 27.

- الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب :-  
www.entikhabatjo.com

(45) الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على المعلومات السابقة .

(1,288,043) , ونسبة وصلت إلى (56,67%) من عدد المسجلين والذين يحق لهم الاقتراع من كلا الجنسين , وبلغت نسبة الذكور المقترعين إلى عدد الذكور المسجلين (60,14%) , ونسبة الإناث المقترعات إلى عدد الإناث المسجلات (53,48%)<sup>(41)</sup>.

ثانياً : مشاركة المرأة الأردنية كمرشح في الانتخابات النيابية لعام 2013م :-

شاركت المرأة في الانتخابات النيابية لعام 2013م كمرشحة, حيث أعلنت الهيئة المستقلة للانتخاب أنه يبلغ عدد طلبات الترشيح في الدوائر الانتخابية المحلية خلال فترة الترشيح الرسمي (698) طلباً , منهم (105) سيدات تنافسوا على (123) مقعد مخصصة للدوائر المحلية والكووتا النسائية, وبعد انتهاء فترة الانسحابات للمرشحين والتي تضمنت انسحاب (92) مرشح بينهم (10) طلبات انسحاب لمرشحات, وبلغ العدد النهائي للمرشحين (606) مرشحاً, وبلغ عدد القوائم المترشحة (61) قائمة تنافست على (27) مقعد مخصصة للدائرة الانتخابية العامة, وقد بلغ عدد أعضاء القوائم المترشحة (819) شخصاً, من بينهم (86) سيدة<sup>(42)</sup>.

وبلغت نسبة المرشحات في الدوائر الانتخابية المحلية ( الفردية) (15,04%) من العدد الإجمالي للمرشحين في الدوائر الانتخابية المحلية, فيما بلغت نسبة المرشحات في الدائرة الانتخابية العامة (10,50%) من العدد الإجمالي للمرشحين في الدائرة الانتخابية العامة .

(41) الهيئة المستقلة للانتخاب (2013) , التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2013م , عمان , ص 95 .

(42) الهيئة المستقلة للانتخاب (2013) , التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2013م , عمان , ص 81-83 , والموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب :-  
www.entikhabatjo.com



3	أمنه سليمان عبدالله الغواير	اللقاء	الثالثة	2446	11,73%
4	حمدية نواف فارس القويدر	الكرك	السادسة	1187	17,33%
5	فاتن عطاالله عبدالله الخليفات	معان	الثالثة	1357	14,30%
6	ردينة محمد محمود العطي	الزرقاء	الرابعة	3123	8,10%
7	ريم عقله نواش أبو دليوح	المفرق	المفرق	2622	6,06%
8	أنصاف أحمد سلامة الخوالده	الطفيلة	الثانية	1056	12,28%
9	فلك سليمان مبارك الجمعاني	مادبا	الثانية	2999	20,06%
10	نجاح محمد مسلم العزه	جرش	جرش	1802	3,46%
11	خلود محمد عبيدالله الخطاطبة	عجلون	الثانية	1241	9,39%
12	تمام محمد عبدالقادر الرياضي	العقبة	العقبة	1873	9,50%
13	ميسر سالم عايد الفروخي	بدو الشمال	بدو الشمال	2223	5%
14	هند حاكم سلطان الفايز	بدو الوسط	بدو الوسط	873	2,77%
15	شاهه سالم سليم أبو شوشه	بدو الجنوب	بدو الجنوب	1153	3,70%

### ب- مشاركة المرأة الأردنية في مجلس النواب السابع عشر عام 2013م عن طريق التنافس الحر على مقاعد الدوائر الانتخابية المحلية (الفردية):-

لقد استطاعت امرأتين الفوز بعضوية مجلس النواب السابع عشر عام 2013م، من خلال التنافس الحر على مقاعد الدوائر الانتخابية المحلية (الفردية) ، وهن :-

- 1- وفاء سعيد يعقوب بني مصطفى عن محافظة جرش ، وحصلت على (3939) صوت.
- 2- د. مريم محمد موسى اللوزي عن محافظة العاصمة/ الدائرة الخامسة وحصلت على (3631) صوت (47) .

(47) الهيئة المستقلة للانتخاب (2013) ، التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2013م : ملاحق التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2013م ، الملحق رقم (41) ، عمان ، ص 137 ، والموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب :- [www.entikhabatjo.com](http://www.entikhabatjo.com) .

### ثالثاً : مشاركة المرأة الأردنية كنائب في مجلس النواب السابع عشر عام 2013م :-

شاركت المرأة الأردنية في مجلس النواب الأردني السابع عشر عام 2013م كنائب، من خلال فوزها بخمسة عشر مقعداً من مقاعد في المجلس، من خلال المقاعد التي خصصها قانون الانتخاب للمرأة ( أي من خلال الكوتا النسائية )، بالإضافة إلى مقعدين تمكنت مرشحتين من الفوز بهما في الدوائر الانتخابية المحلية (الفردية) من خلال التنافس الحر مع الرجال جنباً إلى جنب، بالإضافة إلى فوز إحدى المرشحات عن طريق الدائرة الانتخابية العامة ، وبذلك يكون عدد مقاعد المرأة في مجلس النواب الأردني السابع عشر عام 2013م، هي (18) مقاعد من أصل (150) مجموع عدد أعضاء مجلس النواب الأردني ، أي ما نسبته (12,00%) من العدد الإجمالي لأعضاء مجلس النواب .

ويمكن ملاحظة مشاركة المرأة الأردنية في مجلس النواب الأردني السابع عشر 2013م كما يلي :-

أ- مشاركة المرأة الأردنية في مجلس النواب السابع عشر عام 2013م عن طريق الكوتا النسائية :-  
لقد استطاعت خمسة عشر امرأة الفوز بعضوية مجلس النواب السابع عشر عام 2013م ، من خلال المقاعد المخصصة للكوتا النسائية ، كما هو واضح في الجدول التالي .

#### جدول رقم (3) المرشحات الفائزات بمقاعد الكوتا

##### النسائية (46)

الرقم	اسم المرشحة (الفائزة)	المحافظة	الدائرة الانتخابية المحلية	عدد الأصوات	النسبة المئوية
1	نعيم سلامة يوسف العيادات	العاصمة	السابعة	1525	8,53%
2	فاطمه علي ضيف الله أبو عبطه	اربد	السابعة	4102	13,15%

(46) الهيئة المستقلة للانتخاب (2013) ، التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2013م : ملاحق التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2013م ، الملحق رقم (43) ، عمان ، ص 146 ، والموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب :- [www.entikhabatjo.com](http://www.entikhabatjo.com) .

وبهذا يكون عدد النساء الفائزات بعضوية مجلس النواب السابع عشر لعام 2013م , (18) امرأة من أصل (150) نائب عدد أعضاء مجلس النواب الأردني السابع عشر , وبذلك تشكل المرأة ما نسبته (12,00%) من مجموع عدد أعضاء مجلس النواب .

#### الخاتمة : نتائج وتوصيات الدراسة :-

وبعد هذا التحليل لنتائج الانتخابات النيابية لمجلس النواب الأردني السابع عشر لعام 2013م والتي جرت بموجب قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته , فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية :-

(1) أن قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته , أعطى المرأة حق الانتخاب لعضوية مجلس النواب , وأن المرأة الأردنية شاركت في انتخابات مجلس النواب السابع عشر عام 2013م , كناخبة.

(2) أن قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته أعطى المرأة حق الترشيح لعضوية مجلس النواب , وأن المرأة الأردنية شاركت في انتخابات مجلس النواب السابع عشر عام 2013م , كمرشحة , حيث بلغ عدد المرشحات في الدوائر الانتخابية المحلية (105) من أصل (698) , حيث بلغ نسبة المرشحات (15,04%) من العدد الإجمالي للمرشحين في الدوائر الانتخابية المحلية (الفردية) , وبلغ عدد المرشحات في الدائرة الانتخابية العامة (86) من أصل (819) , حيث بلغت نسبة المرشحات (10,50%) من العدد الإجمالي للمرشحين في الدائرة الانتخابية العامة.

(3) أن قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته منح المرأة مقاعد مخصصة للمرأة ( الكوتا النسائية) بمقدار خمسة عشر مقعد , وأن المرأة الأردنية شاركت في مجلس النواب السابع عشر عام 2013م , كنانبة

#### جدول رقم (4) المرشحات الفائزات بالتنافس الحر في الدوائر الانتخابية المحلية<sup>(48)</sup>

ت	اسم المرشحة	المحافظة	عدد الأصوات
1	وفاء سعيد يعقوب بني مصطفى	جرش	3939
2	د. مريم محمد موسى اللوزي	العاصمة /السدائنة الخامسة	3631

ج - مشاركة المرأة الأردنية في مجلس النواب السابع عشر عام 2013م عن طريق التنافس الحر على مقاعد الدائرة الانتخابية العامة ( القائمة الوطنية) :-  
لقد استطاعت امرأة واحدة الفوز بعضوية مجلس النواب السابع عشر عام 2013م , من خلال التنافس الحر على مقاعد الدائرة الانتخابية العامة ( القائمة الوطنية) , وهي :-

1- درولا احمد محمد الضرا (الحروب) عن قائمة أردن أقوى<sup>(49)</sup> .

#### جدول رقم (5) المرشحات الفائزات بالتنافس الحر في الدائرة الانتخابية العامة<sup>(50)</sup>

ت	اسم المرشحة	اسم القائمة	عدد الأصوات
1	درولا احمد محمد الضرا (الحروب)	قائمة أردن أقوى	100,159

(48) الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على المعلومات السابقة .

(49) الهيئة المستقلة للانتخاب (2013) , التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2013م : ملاحق التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2013م , الملحق رقم (42) , عمان , ص 142 , والموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب :- www.entikhabatjo.com .

(50) الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على المعلومات السابقة .

- التوصيات:-
- (1) زيادة برامج التوعية والثقافة السياسية لدى المرأة الأردنية.
- (2) أن يتم زيادة عدد المقاعد المخصصة للمرأة في مجلس النواب ، بحيث تصل إلى نسبة لا تقل عن (25%) من العدد الإجمالي لأعضاء مجلس النواب الأردني.
- (3) أن يتم اعتماد نظام الكوتا النسائية في القوائم التي ترشح للدائرة الانتخابية العامة ضمن تسلسل معين، بحيث يكون ضمن كل ثلاثة مترشحين امرأة ؛ وذلك للمزيد من المشاركة السياسية للمرأة .
- (4) تضمين المناهج المدرسية معلومات عن أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية .
- (5) العمل على تشجيع مشاركة المرأة الأردنية في كافة مراكز العمل السياسي وفي مقدمتها مجلس النواب الأردني .
- المصادر والمراجع :-
- أبو رمان ، حسين (2014) ، أثر قانون الانتخابات لسنة 2012م وتوزيع المقاعد الانتخابية على تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب ، عريب الرنتاوي (إشراف)، مركز القدس للدراسات السياسية والأبحاث، عمان .
- أبو شريعة، حمزة إسماعيل(2013) ، الإعلام وأثره في قيام الثورات العربية ، مجلة المنارة ، المجلد (19) ، العدد(3) ، جامعة آل البيت ، الأردن ، ص 255.
- أبو غزالة ، د.هيفاء (2007) ، دراسات برلمانية إقليمية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة - المكتب الإقليمي للدول العربية -اليونيفيم ، ط1 ، عمان .
- آمال حدادين، آمال (2014) ، المرأة الأردنية في دساتير وتشريعات ما بعد الربيع العربي ، في : مركز القدس للدراسات السياسية(2014)، المرأة وربيع العربي ، مركز القدس للدراسات السياسية ، عمان ، ص ص 55-60 .
- الجريدة الرسمية ، رقم العدد (5165) ، تاريخ 2012/7/1
- الجريدة الرسمية رقم (5169) ، تاريخ 2012/7/25م .
- حسني ، وليد (2013)، القوائم الانتخابية العامة في الأردن: قراءة في التجربة والنتائج ، مركز البديل للدراسات والأبحاث بالتعاون مع مؤسسة فريديش ايبيرت ، عمان .
- ، حيث بلغ عدد الفائزات كنائب عن طريق الكوتا النسائية (15) امرأة ، وفائزتين عن طريق التنافس الحر في الدوائر الانتخابية المحلية ، وفائزة واحدة عن طريق التنافس الحر في الدائرة الانتخابية العامة ليصبح العدد الإجمالي للفائزات (18) امرأة نائب في مجلس النواب السابع عشر عام 2013م .
- (4) ان عدد المرشحات لمجلس النواب عام 2013 ، بلغ (191) مرشحة في كافة الدوائر الانتخابية المحلية والدائرة الانتخابية العامة ، وهذا العدد كبير جداً مقارنة بعدد المرشحات في الانتخابات النيابية السابقة ، وهذا الأمر يؤكد على تشجيع النساء وإقبالهن على الترشيح بدرجة عالية بسبب وجود الكوتا النسائية ، وأن الفرصة متاحة بشكل مضمون للوصول الى قبة البرلمان، وبسبب الترشح للدائرة الانتخابية العامة.
- (5) شهدت هذه الانتخابات ترأس سيدتين للقوائم التي ترشحت في الدائرة الانتخابية العامة وهن : الدكتورة رلى الفرا رئيس قائمة أردن أقوى ، و عبلة أبو عبلة رئيس قائمة النهوض الديمقراطي.
- (6) شهدت هذه الانتخابات فوز ثلاثة نساء عن طريق التنافس الحر خارج الكوتا النسائية ، وهن: وفاء بنى مصطفى عن محافظة جرش ، ود. مريم اللوزي عن محافظة العاصمة ، والدكتورة رلى الفرا عن الدائرة الانتخابية العامة .
- (7) وأخيراً يمكن القول بأن الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته أثرت بشكل إيجابي على مشاركة المرأة الأردنية في مجلس النواب ، من حيث عدد المرشحات للانتخابات النيابية لمجلس النواب ، إذ بلغ عدد المرشحات (191) مرشحة، ومن حيث عدد الفائزات بعضوية مجلس النواب السابع عشر، إذ بلغ عدد الفائزات بمجلس النواب (18) امرأة.

- الخاروف , أمل محمد علي و إيمان بشير حسين(2011) - " تجربة المرأة الأردنية المرشحة للانتخابات النيابية لعام 2007م " المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية , المجلد (3) , العدد(2) , ص 135 .
- الخاروف, أمل محمد علي, و الحسين ,إيمان بشير ( 2013) , العوامل المؤثرة في فوز المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٧, المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية , المجلد (6) , العدد(2) ,الجامعة الأردنية, ص266.
- الخوالدة , صالح عبد الرزاق (2007), " النظام الانتخابي ومشاركة المرأة الأردنية في مجلس النواب (1989-2003م) " رسالة ماجستير غير منشورة , معهد بيت الحكمة, جامعة آل البيت, الأردن.
- زهرة , دعطا محمد(2009), النظام السياسي الأردني , المؤلف , ط1.
- السائح, أمان , تاريخ الانتخابات البرلمانية النسائية , منشورة على الموقع الإلكتروني :-  
www.mowatinat.org
- الشرعة , محمد كنوش ونرمين يوسف غوانمة(2011) , " الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الأردني: من وجهة نظر المرأة الأردنية" , مجلة أبحاث اليرموك, المجلد (27) , العدد (1 ج) , ص 659 .
- عاشور ,إياس محمود(2003) ,المشاركة السياسية للمرأة الأردنية : (1989-2001م) ,رسالة ماجستير غير منشورة , عمادة الدراسات العليا , المعهد الدبلوماسي الأردني .
- العزام , عبدالمجيد, والكاتب,هادية, والخروف, أمل (2011م) , الوعي السياسي والمشاركة السياسية للمرأة الريفية في الأردن: دراسة استطلاعية, مجلة أبحاث اليرموك , سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية , المجلد(27), العدد(2ب) , جامعة اليرموك , ص 1359 .
- العوض, بنان(2001), المرأة في الأردن. , منشورات دائرة المطبوعات والنشر, عمان .
- فشار , دعطاء الله(2012), الوطن العربي والتحويلات الديمقراطية , الكتاب الدوري الأول لمجلة أبحاث ودراسات, منشورات مركز الحكمة, جامعة زيان عاشور "الجلفة", الجزائر.
- قانون الانتخاب رقم (8) لسنة 1974م, والمنشور في الجريدة الرسمية, العدد (2481) تاريخ 1 نيسان 1974م
- قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012م وتعديلاته.
- قانون البلديات المؤقت رقم (22) لسنة 1982م, والمنشور في الجريدة الرسمية , العدد (3061) تاريخ 1 نيسان 1982م .
- مجموعة باحثين(2004) , مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية 2003م, جمعية النساء العربية ومؤسسة كونراد أديناور, عمان .
- المصالحة , د. محمد(2009) , " المشاركة النسائية في مجلس النواب الأردني 2003-2007م" , مجلة المنارة, جامعة آل البيت ,المجلد (15) ,العدد(1).
- المقداد , محمد أحمد(2006), المرأة والمشاركة السياسية في الأردن : دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003م. مجلة المنارة للدراسات والبحوث ,جامعة آل البيت , المجلد (12) , العدد (1) , نيسان .
- نجدات , علي عقلة (2014) , الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية والتحويلات المنشودة في المجتمع الأردني"دراسة مسحية", مجلة دراسات, العلوم الإنسانية والاجتماعية, المجلد(41) , العدد (1) ,الجامعة الأردنية , عمان , ص257.
- النقشبندي , بارعة(2000) ,آلية المشاركة السياسية للمرأة في الأردن , في : حسين أبو رمان (محرر) : المرأة العربية والعمل السياسي. ط1.مركز الأردن الجديد ودار سندباد للنشر , عمان.
- الهيئة المستقلة للانتخاب (2013) , التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2013م , عمان , والموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب :-  
www.entikhabatjo.com

### ثالثاً :- المراجع الأجنبية :-

- Al-Adwan, Abdulhalim M. (2012). Jordanian Women's Political Participation: On the Verge of Arab Spring. Journal of International Women's Studies, Volume 13, Issue 5, Arab Women Arab Spring,p.p: 137-143 .
- Alsoudi, Abdel Mahdi (2006), Women's Participation in the Parliamentary Elections in Jordan 2003: A Socio-Political Study in Greater Amman Area, Dirasat, Human and Social Sciences, University of Jordan, Volume 33, No. 1,p.p: 175-188 .
- Dababneh , Abeer Bashier (2012), Jordanian Women's Political Participation: Legislative Status and Structural Challenges , European Journal of Social Sciences – Vol 27, No 2 , p. 213 .
- Huntington, Samuel p. and Joan M. Nelson(1976) ,No Easy Choice : Political Participation In Developing Countries ,Harvard University Press,U.S.A.